



بلا ضفاف

ليس المطلوب هذا المقدار من التحول. طبعاً، لم يصدر شيء رسمياً عن دمشق، لكن ما تجمع من مؤشرات وتسريبات في الاسابيع الماضية حول احتمالات احياء المسار التفاوضي السوري - الاسرائيلي كان كافياً لإشاعة جو من التساؤل القلق ليس فقط عند الذين ظلوا يصدقون خطاب الصمود والتصدي في دمشق، ولكن ايضاً عند الذين يطالبون القيادة البعثية في سوريا بالتألم مع الوضع الاقليمي الجديد قبل فوات الاوان. ويزيد من هذا القلق ان آخر هذه التسريبات الكلام المنسوب الى الرئيس المصري حسني مبارك الذي ذهب الى ان الرئيس السوري بشار الاسد مستعد للقبول باستئناف المفاوضات مع اسرائيل "بلا شروط مسبقة" اذا تعذرت معاودتها من حيث انتهت، بحسب العبارة المعروفة. فهذا ليس التألم المرجو. بل هذا ليس المطلوب صراحة من الولايات المتحدة.

صحيح ان الادارة الاميركية سوف تتفرج اساريرها لو تحركت عجلة المفاوضات على المسار السوري - الاسرائيلي، وانها ستتشرح اكثر فأكثر لو افضت هذه المفاوضات الى اتفاق سلام سريع لم تكن تتصور واشنطن قبل حين انها تستطيع مطالبة دمشق به. فما يعرف عن لائحة المطالب الاميركية الى سوريا التي جاء بها قبل اشهر وزير الخارجية كولن باول، لا يلحوظ اتمام السلام مع اسرائيل.

ولكن يبدو ان ثمة في الدبلوماسية العربية، وربما في دمشق نفسها، من يعتقد انه قد يكون من الاسهل محاولة ارضاء الولايات المتحدة من خلال التلویح بملف لم تفتحه هي بدل السعي الى مراحتها بالقبول بعدد من الاجراءات الجزئية. مع العلم ان التجاوب مع هذه الاجراءات المطلوبة اميركياً قابل لأن يصب في مصلحة سوريا الاستراتيجية ومصلحة غير انها العرب كذلك. او لنقل انه لا ينطوي، حتى في الحسابات السلطوية، على المعنى التاريخي نفسه الذي يحمله احتمال ابقاء الصراع العربي - الاسرائيلي في شقه السوري.

اليس تأمين الحدود العراقية، مثلاً، اهون من السير في آلية قد تؤدي الى ترسيم الحدود مع اسرائيل على عجل؟

اليس نزع اسلحة "حزب الله" خطوة اقل "نهاية" من الدخول في مفاوضات جديدة تجعل الاميركيين، ناهيك بالاسرائيليين، يرفعون سقف مطالبهم من جديد؟ اليس فك التحالف مع "حماس" و"الجهاد الاسلامي" اقل تعرضاً لمستقبل القضية الفلسطينية من الابحاء الى المجتمع الاسرائيلي انه يستطيع تجاهل خيار التعليش مع دولة فلسطينية مستقلة؟ اليس التخلی الطوعي عن نظام الوصاية المفروض على لبنان اقل تعرضاً للحكم السوري من الدخول في عملية تعيد سوريا الى مرحلة ما قبل القوة الاقليمية؟

اليس الاصلاح الداخلي وولوج درب التحول الديمقراطي اكثر ضماناً للمستقبل من الاتكال مرة اخرى على الجغرافيا السياسية لضمان الاستقرار السياسي في سوريا؟

لم تكن هذه الاسئلة لنطرح نفسها، مهما تكن وتيرة التسريبات، لو لا حدثين حصلا في الاسابيع الاخيرة. الاول هو السابقة التي سجلها الرئيس القذافي حين ادرك بسرعة تستدعي الاعجاب ان



الكلام الاميركي (والبريطاني) المعسول حول الديمقراطية يخفي مسعىً لفرض الولاء اكثر مما يرمي الى تغيير الثقافة السياسية في المنطقة. فمع كل خصوصيات النظام الليبي، فإنه يحمل ما يكفي من التشابه مع ما هو سائد في سوريا ليدفع الى التساؤل عما اذا كان احدهم في دمشق قد وصل الى الخلاصات نفسها، وان تكن تلك الخلاصات تترجم "اسعاراً" مختلفة في كل من الحالين. فإذا كان العقيد قد باع الاميركيين ما لم يكن يملكه، فان اي رهان سوري مماثل سوف يعني ان دمشق ستضطر، اذا شاعت الوصول الى نتيجة سريعة، الى الذهاب ابعد من مسألة اسلحة الدمار الشامل، المشكوك في وجودها هنا ايضاً.

اما الحدث الثاني فهو زيارة الرئيس الاسد الى تركيا بما رافقها من تأويلاً. على مستوى العلاقات العامة، شكلت هذه الزيارة نجاحاً بلا شك، ولا سيما انها كانت مناسبة جديدة لظهور عقيلته الشابة والانique وولديه الصغارين، مما اضفى عليها طابعاً من الحداثة والبساطة تفتقر اليه عادة صورة سوريا في الخارج. الا انها زرعت الشك في عقول كثيرين من ظلوا يأتمنون القيادة البعثية على صلابة الموقف القومي. ليس لأنها جرت من دون اي اشارة الى "اللواء السليم"، وهذا قد يكون مشروعأً نظراً الى موازين القوى، فضلاً عن حركة التاريخ الديموغرافي في ساحل اسكندرона وانطاكيا منذ اكثر من ستين عاماً، بل لانه رافقها كلام، وان غير رسمي، عن دور تلعبه تركيا في احياء المفاوضات.

وتتركيا هي، كما يذكر، الدولة التي اعتبرت قبل فترة ليست بعيدة صنوا العدو الصهيوني، بسبب اتفاق التعاون الاستراتيجي الذي عقدته مع اسرائيل في عز الازمة السورية - التركية الاخيرة عام ١٩٩٨. وجاءت تسربيات تركية نسبت الى الرئيس الاسد باستعداده لاعادة النظر في موقف والده من ضفة بحيرة طبريا، لتعزز عند الرأي العام احتمالات الوساطة التركية.

طبعاً، قد يكون الكلام المكتاثر عن احياء المسار السوري - الاسرائيلي مجرد فقاعة ضخمتها الرهانات الاسرائيلية على ما قد يحول الانظار عن جدار الفصل في فلسطين، وقد يكون ايضاً بالونات اختبار تطلقها دمشق او العواصم العربية التي تريد لها الخير. لكن الصمت الرسمي السوري يؤدي في الحالين الى نتيجة واحدة، هي رفع حجم الرهان الاميركي والاسرائيلي. فإذا كانت الولايات المتحدة لم تضع التطبيع مع اسرائيل في لائحة مطالبها المقدمة الى دمشق، فإنها قد تتشرع الان على ذلك، وخصوصاً خلال هذه السنة الانتخابية وفي حضور كونغرس ملتزم في معظمها المصلحة الاسرائيلية، وقدر على التسلح باداة حرب اسمها "قانون محاسبة سوريا". وهذا تحديداً ما يجعل تبديد التساؤلات امراً ملحاً.

لكن ذلك لن يتامن بمجرد استعادة خطاب الصمود والتصدي الذي لا يجدي ويظل عند المشككين موضع تشكيك، بل يتطلب تأكيداً واضحاً بأن السياسة السورية ليست سفينية حائرة في بحر بلا ضفاف، اللهم الا الضفة اللبنانية، وتمر بخطوات توحى على العكس انها سائرة على خط مرسوم بثقة، يسعى الى الاقلمة بين مقتضيات ارضاء القوى العظمى ومصلحة السوريين (واللبنانيين معهم) في اطلاق عجلة التغيير بقرار ذاتي.

سمير قصیر



Id-Reference	04-Pr-000624	
Media	(Support)	HC
Title		بلا ضفاف
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		
Date	23/1/2004	٢٠٠٤/١/٢٣
Author		سمير قصیر
Co-Author		
Keywords		
	Persons	بشار.اسد - حسني.مبارك - كولن.باول - معمرا.قذافي
	Locations	لبنان - سوريا - اسرائيل - تركيا - دمشق - الولايات.المتحدة - العراق - فلسطين
	Dates	١٩٩٨
	Themes	لبنان - سوريا - اسرائيل - مفاوضات - مسار - قانون.محاسبة.سوريا - سلام - صراع.عربي.اسرائيلي - حزب.الله - حماس - جهاد.إسلامي - نظام.ليبي - ديموقراطية - سياسة.سورية - ازمة.سورية.تركية - بشار.اسد - تطبيع -
Subject		